

جزر طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى: النزاع على السيادة ما بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية

موجز حول القضية

لمحة عامة

يعد استمرار احتلال إيران لجزر طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات ، انتهاكا صارخا لمبادئ حسن الجوار وللقانون الدولي. وإيران تقوم بذلك بالرغم من توافر وقائع تاريخية وأدلة قانونية تبرهن على سيادة دولة الإمارات على الجزر، وذلك بناءً على الاستخدام التاريخي لهذه الجزر والإجماع الدولي. وعلى الرغم من سعي الإمارات العربية المتحدة المستمر للتوصل لحل سلمي ونهائي للنزاع القائم عبر وسائل وأدوات حل النزاعات الدولية، إلا أن إيران لا تزال غير متعاونة في هذا السياق. ويسلط هذا الموجز الضوء على تاريخ هذه الجزر والنزاع القائم عليها، بالإضافة إلى الخطوات الدبلوماسية التي قامت بها دولة الإمارات حتى الآن في محاولتها لتسوية النزاع بصورة سلمية.

السياق التاريخي

امتلكت قبيلة القواسم وحكمت واستخدمت جزر طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى منذ القرن الثامن عشر، أي قبل نحو مائتي عام من الاحتلال الإيراني لها عام 1971. والقواسم هم أسلاف الحكام الحاليين لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة وهما من الإمارات المكونة للدولة. وقد حظيت سيادة قبيلة القواسم على الجزر باعتراف واسع النطاق



خريطة غير رسمية للأغراض التوضيحية فقط

من قبل دول مثل بريطانيا وغيرها من القوى الأخرى، حيث كان حكام الشارقة ورأس الخيمة القواسم يستخدمون الجزر بصورة مستمرة، وكانوا يمارسون من الناحية القانونية تصرفات "تتضمن ممارسة السلطتين القضائية والإدارية" على الجزر. كما تجسدت سيادة القواسم على الجزر من خلال وثائق مكتوبة، ومن خلال تأكيدهم المستمر على حقهم في منع الآخرين من الدخول إلى الجزر أو استخدامها.

وعلى النقيض من ذلك، فليس هناك أي أدلة تاريخية تشير إلى قيام أي قبيلة أو سلالة أو دولة باستثناء القواسم بالإقامة في الجزر أو ادعت بملكيتهما لها، أو حتى قيامها باستخدامها بأي شكل باستثناء حدوث ذلك بصورة عرضية ومتقطعة، وينسحب ذلك على الفرس أسلاف إيران المعاصرة. علاوة على هذا، فليس هناك أيضاً أي دليل يشير إلى قيام أي قوى أخرى-ومرة أخرى بما في ذلك الفرس- بمنازعة القواسم على ملكيتهم للجزر قبل عام 1887، ولم تقدم إيران على مر الزمن أي دليل يناقض ذلك.

جنود النزاع

شهد وجود القواسم توسعاً في أوائل القرن الثامن عشر تجاوز الشارقة ورأس الخيمة في شبه الجزيرة العربية ليصل إلى مناطق تعتبر في الوقت الحالي جزءاً من إيران المعاصرة. وقد تم تتويج هذا التوسع بقيام القواسم بالسيطرة على طرفي الخليج العربي وصولاً إلى لنجة التي تقع حالياً على الأراضي الإيرانية، وذلك لفترة زمنية متواصلة تمتد ما بين عامي 1755 و 1887، وهو التاريخ الذي فرضت فيه فارس سيطرتها على لنجة.

وفي الوقت الذي لا يوجد فيه أي دليل موثق على قيام إيران بالاستيطان أو احتلال أو السيطرة المباشرة على هذه الجزر قبل تاريخ غزوها العسكري لها في عام 1971، فمن الواضح أن الحكومة الإيرانية رغبت في توسيع نفوذها في منطقة الخليج العربي، وهكذا سعت نحو الجزر التي لا تمتلكها، وأصبحت أكثر إصراراً على الاستيلاء عليها.

وغالباً ما تشير إيران إلى أن الجزر كانت مرتبطة ومعتمدة بصورة أساسية على قيادة القواسم عندما كانوا في لنجة، وأن الجزر أصبحت ملكية فارسية نتيجة لسيطرتهم على لنجة. وفي الحقيقة، فإن فارس قامت في عام 1887 وبعد استيلائها على لنجة بزمان وجيز بالإعلان عن أولى مطالباتها بجزيرة طناب الكبرى. ورغم ذلك، فقد بقيت هذه المطالبة بدون أساس نظراً لأن القواسم في الشارقة ورأس الخيمة كانوا يسيطرون عليها دائماً من الجانب العربي للخليج، وكان هذا هو الوضع حتى بعد وصولهم إلى لنجة في عام 1755، ومن ثم فإن مغادرة القواسم للنجة لا يترتب عليها أي أثر منطقي في إدارة الجزر، حيث أن ملكية القواسم للجزر تعد مستقلة تماماً عن وجودهم في لنجة.

واستناداً إلى الحجج المذكورة أعلاه، أعلن الممثل البريطاني في الخليج في عام 1894 أن القواسم يمتلكون "حقاً أصيلاً" في الجزر، وأن هذا الحق "لم يكن مشتقاً" أو ناتجاً عن السيطرة التي كانوا يتمتعون بها على السواحل الفارسية. كما دون البريطانيون آنذاك أن أي مطالبة من قبل فارس بالجزر لا يمكنها أن تفوق الحق الذي يمتلكه القواسم والقائم على "حق قديم وتم الاعتراف به مسبقاً".

التصعيد الإيراني

على الرغم من الطبيعة الحاسمة والقطعية للحكم البريطاني حول الجزر، فقد قامت الحكومة الإيرانية في القرن العشرين بتدشين سياسة قائمة على المطالبة بالجزر عبر أفعال استفزازية متصاعدة، وكانت البداية العملية لهذه السياسة في عام 1904، عندما قامت الحكومة الإيرانية برفع أعلام إيرانية على جزيرتي طناب الكبرى وأبو موسى وتركت بعض الجنود هناك، وكان الهدف من وراء هذا واضحاً، وهو ما تم ذكره في الرسالة التي وجهها البريطانيون إلى رئيس الوزراء الإيراني والتي أدانوا فيها سياسة المطالبة بالجزر التي تنتهجها إيران، فقد كانت إيران "تحاول ابتداء وتكريس دليل زائف على مزاعمها تستند إليه خلال المفاوضات المستقبلية". وبعد الاحتجاج من قبل إمارتي رأس الخيمة والشارقة، ومن قبل البريطانيين كذلك، قامت إيران بإنزال أعلامها وسحبت أفرادها من الجزر، الأمر الذي وصف من قبل السلطات البريطانية على أنه "اعتراف من إيران بالتخلي" عن مطالباتها بهذه الجزر.

ومما يقوض من شأن المطالبات الإيرانية كذلك، إدراك إيران على ما يبدو لحقيقة أنه ليس لها أي حق شرعي أو قانوني أو تاريخي في هذه الجزر، وتم تأكيد هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك في ستينيات القرن الماضي عندما طُلب من إيران تقديم أية وثائق تدعم مزاعمها، حيث اعترفت إيران للبريطانيين آنئذ بأن مطالباتها تقوم على أساس "القيمة الإستراتيجية" للجزر أكثر من الاستناد إلى الوجود التاريخي الفارسي هناك، وعجزت إيران منذ ذلك الحين وإلى الآن عن تقديم أي دليل يمكن الاعتماد عليه لدعم ادعاءاتها بالحق في الجزر الثلاث.

وقد ازدادت حدة التوتر خلال ستينيات القرن الماضي حول مصير الجزر، وخاصة مع رفض الشاه في مناسبات عدة مقترح طرح النزاع للتحكيم. وعندما أعلنت المملكة المتحدة في شهر يناير من عام 1968 بأنها ستسحب من الخليج العربي مع انتهاء أجل معاهدات الحماية في الأول من ديسمبر 1971 تاركة بذلك الإمارات كدولة ناشئة حديثة العهد بالاستقلال، رأت إيران في ذلك فرصة مواتية لتجديد مطالباتها بالجزر وبصورة أكثر قوة ضد الدولة الجديدة الناشئة العاجزة عن الدفاع عن نفسها آنذاك، وقد انعكس ذلك في سلسلة من التصريحات العدائية التي تم إطلاقها من قبل القادة الإيرانيين، بما فيهم الشاه نفسه، الذي قال صراحة بأن إيران ستقوم بالاستيلاء على الجزر "بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك".

الغزو الإيراني

في 30 نوفمبر 1971، أي قبل يومين فقط من إعلان الإمارات كدولة تم غزو الجزر الثلاث واحتلالها من قبل القوات المسلحة الإيرانية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة جزيرة أبو موسى، دخلت القوات الإيرانية إليها بموجب

مذكرة تفاهم بين إيران والشارقة تم التوقيع عليها قبيل ذلك بأيام. ونصت مذكرة التفاهم هذه، والتي تم التوقيع عليها بعد تعرض حكومة الشارقة لضغط وتهديد شديدين من إيران، على أن يتم نشر القوات الإيرانية في جانب واحد من الجزيرة حيث ستمارس سلطتها على هذا الجزء، فيما ستحتفظ الشارقة "بسلطتها" على باقي أنحاء الجزيرة. وبموجب المذكرة فلن يتخلى أي من أطراف الاتفاق عن حقه في جزيرة أبوموسى، كما أنه لن يعترف كذلك بحق مطالبة الطرف الآخر بها". ولقد أفاد شهود آنذاك بأن حاكم الشارقة وافق على التوقيع على المعاهدة فقط عندما تبين له بالدليل القاطع بأنه حتى لو لم يتم بالتوقيع، فإن إيران ستغزو أبو موسى وتحتلها عسكرياً على أي حال.

وأما فيما يتعلق بجزيرتي طناب الكبرى والصغرى، فقد جرت محاولة مماثلة من قبل إيران "للتفاوض" حول اتفاق مع حاكم رأس الخيمة ولكنها باءت بالفشل، مما أسفر عن غزو إيران لهاتين الجزيرتين بالتزامن مع وصول قواتها إلى أبو موسى، وقد وقعت خسائر في الأرواح نتيجة لاستخدام الحكومة الإيرانية القوة في غزو الجزيرتين.

إحالة النزاع إلى مجلس الأمن

تم عقد اجتماع لمجلس الأمن يوم التاسع من ديسمبر 1971 بهدف بحث الأزمة الناجمة عن الغزو الإيراني للجزر. وقد تقدمت دولة الإمارات في هذا الاجتماع باحتجاج موضوعي وملمس على التصرفات الإيرانية وأدانته باعتبارها تشكل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات، كما أنها تعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة.

كما أدانت دولة الإمارات لجوء إيران إلى "الاستخدام أحادي الجانب للقوة" عوضاً عن عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، أو على التحكيم الدولي بهدف التوصل إلى حل، وهو الأمر الذي وصفه مندوب دولة الإمارات آنذاك بأنه كان من الممكن توقعه "فيما لو كانت إيران تشعر بأن لديها أرضية قانونية وتاريخية صلبة تستند إليها إدعاءاتها في المطالبة بهذه الجزر" عبر العقود الأربعة الماضية.

من جانبها زعمت إيران بأنه لم يكن أمامها "أي خيار آخر" سوى غزو جزيرتي طناب بحجة أن "حق إيران الشرعي في هذه الجزر قديم جداً وأساسي". إلا أن إيران لم تتمكن على أي حال من تقديم أي دليل يثبت مزاعمها سوى القول بأن جزيرتي طناب الكبرى والصغرى تقعان على مسافة أقرب إلى الساحل الإيراني عنها إلى ساحل دولة الإمارات، وأن الخريطة التي قدمها مسؤول في الحكومة البريطانية إلى شاه إيران كهدية في عام 1888 إلى جانب "موسوعة" تعرفان هاتين الجزيرتين على أنهما إيرانيتين، وهذان هما المرجعان الوحيدان الذين تستخدمهما الحكومة الإيرانية لدعم مزاعمها حول الجزر.

وانتهى الاجتماع دون أن يتم تبني أي قرار من قبل مجلس الأمن بهدف إعطاء الطرفين الفرصة لحل النزاع سلمياً عبر المفاوضات المباشرة، إلا أنه على أية حال فإنه لم يتم التوصل إلى أي تسوية من قبل الإطراف آنذاك، ولا يزال الحال على ما هو عليه إلى يومنا هذا.

وقد حاولت الحكومة الإيرانية منذ عام 1971 تعزيز احتلالها للجزر من خلال محاولة خلق "حقائق قائمة على الأرض" تمثلت في إنشائها لبنى تحتية أساسية، ونقل بعض الوحدات العسكرية إلى الجزر بغرض إجراء مناورات على الجزر وحولها. كما قامت إيران بتنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز استيطان مدنيين إيرانيين للجزر، كما ضمت الجزر إلى إحدى المقاطعات الإقليمية على الأراضي الإيرانية لأغراض إدارية. وقد احتجت دولة الإمارات دوماً على هذه التصرفات، وعلى الاحتلال الإيراني المستمر لجزرها.

المحاولات الإماراتية المتعلقة بحل الخلاف والدعم الدولي

بعد مضي أربعين عام على احتلال الجزر مازالت الإمارات العربية المتحدة تواصل التمسك بجهودها الرامية لإنهاء النزاع، إما عبر مفاوضات مباشرة، أو عبر التحكيم، أو من خلال إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار نهائي بشأنها يتوافق مع القانون الدولي. ولكن للأسف الشديد رفضت إيران كافة هذه المقترحات، وواصلت رفضها بحث مسألة السيادة حول أيا من هذه الجزر الثلاث.

حاولت دولة الإمارات حل هذه المسألة بصورة ودية مع إيران في أكثر من مناسبة. فقد بدأت المفاوضات مع الإيرانيين في عامي 1992 و 1995 من أجل التوصل إلى حل، ولكن دون جدوى. وفي عام 2009، توجهت دولة الإمارات إلى إيران بمقترح تشكيل لجنة فنية تقوم بوضع أسس لمحادثات واضحة وبناءة حول الجزر. ولكن إيران لم تستجب لهذا العرض. كما قامت دولة الإمارات في عام 2011 بإظهار حسن نواياها من خلال قبولها لطلب إيراني بالامتناع عن تسجيل أي بيان متعلق بقضية الجزر في الهيئات الدولية والإقليمية كالجامعة العربية أو منظمة التعاون الإسلامي لمدة عام، وذلك سعياً من دولة الإمارات لخلق بيئة بناءة تساهم في التوصل إلى اتفاق ناجح حول قضية هذه الجزر. إلا أنه وعلى الرغم من إظهار الإمارات لحسن نيتها في هذا السياق، إلا أن إيران لم ترد بإيجابية على عروض الإمارات، على الرغم من صدور تأكيدات سابقة على العكس، ولم يبد الجانب الإيراني في أي وقت أدنى تصرف ينم عن حسن نيته في السعي للتوصل إلى حل سلمي للقضية.

وحتى اليوم لم تدعم أي دولة رسمياً الاحتلال الإيراني للجزر، كما لم تعترف أي دولة بحق إيران في السيادة على أيا من هذه الجزر، فيما تحظى جهود دولة الإمارات بالتوصل إلى حل سلمي للمسألة بدعم دولي واسع النطاق. ولطالما اتفقت دول الجامعة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي وبالإجماع مع موقف دولة الإمارات عبر تأكيدها المتواصل على سيادة الأخيرة على الجزر. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعربت دول رئيسية ومنظمات مهمة أخرى حول العالم عن دعمها لموقف دولة الإمارات من هذه القضية، ومن ضمنها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة¹، إلى جانب قوى عالمية ناشئة مثل تركيا والبرازيل، كما أن هناك عدد من الهيئات الأخرى متعددة الأطراف التي تدعم موقف دولة الإمارات من بينها الاتحاد الأوروبي واتحاد دول أمريكا الجنوبية. وهكذا، فإن دولة الإمارات ما زالت تواصل احتجاجها الشديد على الاحتلال الإيراني للجزر، وذلك في منتديات ومنظمات دولية متعددة، وتدعو إيران إلى إنهاء النزاع سلمياً إما عبر المفاوضات المباشرة، أو من خلال إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

¹الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين.